

## دور الضريبة على التجارة الإلكترونية في تحقيق العدالة الضريبية

### دراسة ميدانية على موظفي مصلحة الضرائب الليبية

د. مروة محمد الزروق

د. موسى منصور حمس

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد العجيلات

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد العجيلات

جامعة الزاوية

جامعة الزاوية

[m.alzaruq@zu.edu.ly](mailto:m.alzaruq@zu.edu.ly)

[m.hemees@zu.edu.ly](mailto:m.hemees@zu.edu.ly)

#### ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور الضريبة على التجارة الإلكترونية في تعزيز العدالة الضريبية من منظور موظفي مصلحة الضرائب الليبية. ركزت الدراسة على مجموعة من الأبعاد الأساسية، شملت الإطار التشريعي والتنظيمي، التحديات الإدارية، مستوى وعي واستعداد الكوادر، أدوات الرقابة الرقمية، الاستفادة من التجارب الدولية، والتأهيل التكنولوجي للموظفين. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من خلال استبيان وجه إلى عينة مكونة من 36 موظفًا في مصلحة الضرائب، وتم تحليلها باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج وجود علاقة قوية ودالة إحصائية بين فاعلية تطبيق الضرائب على التجارة الإلكترونية وتحقيق العدالة الضريبية، كما تأكدت صحة جميع الفرضيات الفرعية المتعلقة بتأثير وضوح الإطار التشريعي، التحديات الإدارية، مستوى وعي الكوادر، أدوات الرقابة الرقمية، الاستفادة من التجارب الدولية، ومستوى التأهيل التكنولوجي على أداء المصلحة. وأشارت الدراسة إلى أهمية تحديث التشريعات وتطوير مهارات الكوادر التكنولوجية لضمان تطبيق ضريبي فعال وعادل في بيئة التجارة الإلكترونية.

#### Abstract

This study aimed to explore the role of taxation on e-commerce in enhancing tax justice from the perspective of employees of the Libyan Tax Authority. The study focused on several key dimensions, including the legislative and regulatory framework, administrative challenges, the level of awareness and preparedness of personnel, digital control tools, the utilization of international experiences, and the technological competence of employees. The study employed a descriptive-analytical approach, and data were collected through a questionnaire administered to a sample of 36 employees of the Tax Authority, and analyzed using SPSS. The results revealed a strong and statistically significant relationship between the effectiveness of e-commerce taxation and the achievement of tax justice. Moreover, all sub-hypotheses concerning the impact of legislative clarity, administrative challenges, personnel awareness, digital control tools, international experience, and technological competence on the performance of the Authority were confirmed. The study emphasized the importance of updating legislation and developing the technological skills of personnel to ensure effective and equitable tax implementation in the e-commerce environment.

استلام الورقة: 2025-09-07 - قبول الورقة: 2025-09-21 - نشر الورقة: 2025-11-01

كلمات مفتاحية : ضريبة التجارة الإلكترونية، العدالة الضريبية، أداء مصلحة الضرائب، أدوات الرقابة الرقمية، الإطار التشريعي

**Keywords:** E-commerce Taxation, Tax Justice, Tax Authority Performanc, Digital Control Tools, Legislative Framework

## المقدمة

في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة والتحول الرقمي الذي يشهده العالم، أصبحت التجارة الإلكترونية ظاهرة اقتصادية مؤثرة تتطلب اهتمامًا خاصًا من الجهات الحكومية، وبخاصة الجهات الضريبية. فقد أسهمت التجارة الإلكترونية في تغيير أنماط البيع والشراء التقليدية، مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة في مجال الإدارة الضريبية، لا سيما فيما يتعلق بفرض وتحصيل الضرائب على المعاملات الرقمية. في ليبيا، وعلى الرغم من النمو المتزايد للتجارة الإلكترونية، لا تزال الأطر التشريعية والتنظيمية لمصلحة الضرائب تعاني من ضعف في مواكبة هذا التحول، مما يخلق فجوات كبيرة في تحقيق العدالة الضريبية بين مختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية. سعت هذه الدراسة إلى استكشاف دور الضريبة على التجارة الإلكترونية في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب الليبية، وذلك عبر دراسة ميدانية تحليلية تركز على التحديات التي تواجههم، ومدى كفاءتهم واستعدادهم لمواكبة متطلبات العصر الرقمي. كما تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى واقتراحات تساهم في تطوير الإطار القانوني والإداري للضريبة الإلكترونية في ليبيا، بما يعزز الشفافية والعدالة في تحصيل الضرائب ويحد من التهرب الضريبي في هذا المجال الحيوي.

## إشكالية الدراسة

رغم النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية في ليبيا، لا يزال الإطار التشريعي والآليات الضريبية عاجزة عن مواكبة هذا التحول الرقمي، ما أفرز حالة من الغموض التنظيمي والتهرب الضريبي غير المباشر. وتعاني مصلحة الضرائب الليبية من نقص في الأدوات التقنية والتشريعية التي تمكنها من تتبع المعاملات الرقمية وفرض الضريبة عليها بشكل عادل ومنصف. وفي ظل غياب سياسة ضريبية واضحة للتجارة الإلكترونية، تبرز التساؤلات حول مدى قدرة الإدارة الضريبية على تحقيق العدالة الضريبية في هذا السياق. ومن هنا تنطلق الإشكالية الرئيسية من التساؤل الآتي:

إلى أي مدى يساهم تطبيق ضريبة فعالة على التجارة الإلكترونية، من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب الليبية، في تحقيق العدالة الضريبية؟

ويتفرع عنها عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما هو الإطار النظري لمفهوم العدالة الضريبية في العصر الرقمي؟
- ما التحديات التنظيمية والإدارية التي يواجهها موظفو مصلحة الضرائب في التعامل مع التجارة الإلكترونية؟

- ما مدى وعي واستعداد الكوادر الضريبية الليبية لتطبيق ضريبة على الأنشطة الإلكترونية؟
- كيف يمكن الاستفادة من التجارب الدولية في تطوير أداء الإدارة الضريبية الليبية؟

## أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

1. تحليل المفاهيم النظرية للعدالة الضريبية في ظل الاقتصاد الرقمي.

2. تقييم واقع الإدارة الضريبية الليبية من خلال آراء موظفيها تجاه التجارة الإلكترونية.
3. تحديد التحديات التنظيمية والتقنية التي تعوق فرض ضرائب على الأنشطة الرقمية.
4. استعراض التجارب الدولية في فرض الضريبة الرقمية.
5. اقتراح حلول عملية لتحسين أداء مصلحة الضرائب في ربط التجارة الإلكترونية بالعدالة الضريبية.

#### أهمية الدراسة

تجلت أهمية هذه الدراسة في أنها:

- تواكب التحولات الرقمية الجارية في الاقتصاد الليبي.
- تُسلط الضوء على أحد أبرز التحديات التي تواجه النظام الضريبي المعاصر.
- تقدم أول تقييم ميداني لمدى جاهزية موظفي مصلحة الضرائب للتعامل مع التجارة الإلكترونية.
- تسعى إلى سد فجوة البحث في موضوع التكامل بين التحول الرقمي والعدالة الضريبية.

#### فرضيات الدراسة

بناءً على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها، صيغت فرضيات الدراسة بطريقة تعكس علاقة المتغيرات بعضها ببعض، وتعكس ما تريد الدراسة اختباره ميدانيًا من خلال وجهات نظر موظفي مصلحة الضرائب الليبية. فيما يلي الفرضيات المقترحة، مقسمة إلى فرضية رئيسية وفرضيات فرعية:

##### الفرضية الرئيسية:

تسهم فاعلية تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية في تحقيق العدالة الضريبية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب الليبية.

##### الفرضيات الفرعية:

1. يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بين وضوح الإطار التشريعي المنظم للتجارة الإلكترونية وبين قدرة الإدارة الضريبية على تحقيق العدالة الضريبية.
2. تمثل التحديات التنظيمية والإدارية (مثل نقص الموارد والكفاءات) عائقًا رئيسيًا أمام قدرة موظفي الضرائب على متابعة وتحصيل الضرائب من الأنشطة الإلكترونية.
3. يوجد مستوى منخفض من الوعي والاستعداد لدى الكوادر الضريبية في ليبيا فيما يخص آليات فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية.
4. يساهم الاستفادة من التجارب الدولية في تحسين أداء الإدارة الضريبية الليبية تجاه التجارة الإلكترونية.
5. غياب أدوات الرقابة الرقمية يؤثر سلبًا على قدرة مصلحة الضرائب على كشف المعاملات الإلكترونية وتحصيل الضريبة المستحقة.
6. توجد علاقة بين مستوى التأهيل التكنولوجي للموظفين وقدرتهم على التعامل مع تحديات التجارة الإلكترونية.

#### منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات والنماذج الدولية ذات الصلة بضريبة التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى استبيان تم توزيعه على عينة من موظفي مصلحة الضرائب الليبية بهدف تقييم

مستوى وعيهم وإدراكهم بالتطورات المرتبطة بالضرائب الرقمية، والكشف عن أبرز التحديات التي تواجه تطبيقها في الواقع العملي.  
دراسات سابقة

– دراسة (عبدالفتاح والمشد، 2024) بعنوان: "التحديات القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية في مصر"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الإشكاليات القانونية والضريبية التي تواجه التجارة الإلكترونية في مصر، في ظل التوسع السريع في استخدام الوسائط الرقمية في الأنشطة الاقتصادية. ركزت الدراسة على تحليل أسباب انتشار ظاهرة التهرب الضريبي في المعاملات الإلكترونية، مبينة أن ضعف الأطر التشريعية الحالية وعدم مواكبتها للتطورات الرقمية يمثلان تحديًا جوهريًا أمام فرض الضرائب على هذا القطاع. أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في التشريعات الضريبية المصرية وتطويرها لتشمل المعاملات الرقمية، مع تعزيز آليات الرقابة الضريبية عبر التحول الرقمي.

– دراسة (الدينش وآخرون، 2023) بعنوان: "مشكلات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات في ظل التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة"

هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) على الخدمات الإلكترونية، في ظل النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية وتنوع أنماط تقديم الخدمات عبر الحدود. اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي مقارن، حيث قارنت بين عدد من التجارب الدولية في هذا المجال، وسعت إلى تقديم إطار تطبيقي يمكن تبنيه في مصر لضمان فعالية التطبيق وتقليل فرص التهرب الضريبي. أبرزت الدراسة ضعف البنية التشريعية والرقابية كأحد العوائق الرئيسية أمام فرض ضريبة القيمة المضافة على الخدمات الإلكترونية، وخلصت إلى ضرورة تطوير الأنظمة التقنية للربط الضريبي، وتحديث التشريعات بشكل يضمن العدالة وكفاءة التحصيل.

– دراسة (سويسي وبشان، 2021) بعنوان: "جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر: الآفاق والتحديات – دراسة استقصائية"

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تطبيق جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر وأهم الحلول المساعدة في تطويرها. اعتمدت الدراسة على استبيان وُزِعَ على 15 من الخبراء المحاسبين ومفتشي الضرائب، وخلصت إلى أن غياب المواد القانونية الضريبية التي تتماشى مع خصوصيات المعاملات التجارية الإلكترونية يُعد من أبرز التحديات. كما أشارت إلى أن الإمكانات المادية والتقنية والبشرية المتواجدة حاليًا في الإدارة الضريبية غير كافية وغير ملائمة تمامًا لرقمنة الإدارة الضريبية.

– دراسة (احنيش وكليب، 2021) بعنوان: "العوائق التي تحول دون جني فوائد التجارة الإلكترونية في ليبيا قبل جائحة COVID-19 وأثناءها"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العقبات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من مزايا التجارة الإلكترونية في ليبيا، خاصة خلال مرحلتي ما قبل وأثناء جائحة COVID-19. وقد اعتمد الباحثان على منهج وصفي تحليلي لرصد أبرز العوائق التي تواجه انتشار التجارة الإلكترونية، والتي تمثلت في ضعف البنية التحتية التقنية، وغياب التشريعات المنظمة، وانخفاض الوعي المجتمعي بالمعاملات الإلكترونية، بالإضافة إلى ضعف الثقافة الرقمية لدى كل من المستهلكين ومقدمي الخدمة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه المعوقات تمثل حاجزاً رئيسياً أمام تطوير التجارة الإلكترونية في ليبيا، ما يستدعي تدخلاً حكومياً وتشريعياً واضحاً لتذليل هذه الصعوبات. كما أوصت الدراسة بضرورة تطوير بيئة تشريعية محفزة، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتكثيف برامج التوعية والتثقيف الإلكتروني بين أفراد المجتمع.

## الإطار النظري والمفاهيمي

### مفهوم العدالة الضريبية

تُعتبر العدالة الضريبية من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها النظم الضريبية الحديثة، وتهدف إلى تحقيق توزيع عادل للعبء الضريبي بين المكلفين، بحيث لا يُظلم أحد ولا يُثقل آخر فوق طاقته (Musgrave & Musgrave, 1989; Rosen & Gayer, 2021). وتنقسم العدالة الضريبية إلى نوعين رئيسيين: العدالة الأفقية والعدالة العمودية. العدالة الأفقية تقتضي معاملة الأفراد ذوي القدرة الاقتصادية المتساوية بشكل متساوٍ، بحيث يتحمل الأشخاص الذين يمتلكون نفس الدخل أو الثروة نفس العبء الضريبي (Atkinson & Stiglitz, 2015). أما العدالة العمودية فتعني فرض ضرائب أكبر على الأفراد ذوي القدرة الاقتصادية الأعلى، بما يتناسب مع قدرتهم على الدفع، تحقيقاً لمبدأ التدرج في الضرائب وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية (Slemrod & Bakija, 2017). في ظل التحول الرقمي السريع وانتشار التجارة الإلكترونية، تواجه النظم الضريبية تحديات كبيرة في تحقيق العدالة الضريبية، خصوصاً فيما يتعلق بفرض الضرائب على الأنشطة الاقتصادية الرقمية التي قد تُمارس دون وجود مادي في الدولة، مما يصعب تتبعها وتحصيل الضرائب منها (OECD, 2020). تشير تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن التحول الرقمي قد يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية التقليدية، حيث تُمارس الشركات متعددة الجنسيات أنشطة اقتصادية في دول دون وجود فعلي، مما يحد من قدرة الدول على فرض الضرائب على هذه الأنشطة (OECD, 2020). ويبرز هذا التحدي في ظل انتشار الملاذات الضريبية واستراتيجيات التهرب الضريبي التي تستخدمها بعض الشركات للاستفادة من الفجوات القانونية، مما يؤثر سلباً على العدالة الضريبية العالمية (Zucman, 2015).

لذلك، تُعتبر العدالة الضريبية في الاقتصاد الرقمي تحدياً يتطلب تطوير سياسات ضريبية جديدة تراعي الخصائص الفريدة للتجارة الإلكترونية، مثل غياب الوجود المادي، وتعدد المنصات الرقمية، وتنوع نماذج الأعمال. وتسعى هذه السياسات إلى ضمان فرض ضرائب عادلة على الأنشطة الرقمية، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الإيرادات العامة.

### التجارة الإلكترونية وأشكالها الضريبية

شهدت الثورة الرقمية ظهور نماذج تجارية جديدة تُمارس عبر الإنترنت، مما فرض تحديات كبيرة على النظم الضريبية التقليدية في كيفية التعامل مع هذه الأنشطة (OECD, 2024). تُصنّف التجارة الإلكترونية إلى عدة أشكال رئيسية، منها التجارة بين الشركات (B2B)، والتي تتمثل في المعاملات التجارية بين الشركات عبر الإنترنت؛ التجارة بين الشركات والمستهلكين (B2C)، التي تشمل بيع السلع والخدمات من الشركات إلى المستهلكين النهائيين عبر الإنترنت؛ التجارة بين المستهلكين (C2C)، والتي تتمثل في المعاملات بين الأفراد، مثل البيع عبر منصات إلكترونية كـ eBay وOLX؛ وأخيراً التجارة بين المستهلكين والشركات (C2B)، التي تشمل الحالات التي يقدم فيها الأفراد خدمات أو منتجات للشركات عبر الإنترنت (Smith, 2023).

مع ازدياد نشاط هذه الأشكال التجارية، برزت الحاجة إلى تطوير آليات ضريبية متكيفة مع طبيعة التجارة الإلكترونية الحديثة، وتشمل أهم أشكال الضرائب المفروضة:

ضريبة القيمة المضافة (VAT) أو ضريبة السلع والخدمات (GST): تُفرض على السلع والخدمات الرقمية المباعة عبر الإنترنت. وقد توسعت 27 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تطبيق هذه الضرائب على المبيعات الرقمية للبائعين غير المقيمين، شاملة واردات السلع منخفضة القيمة، وفق تقرير OECD لعام 2024 (OECD, 2024).

الضرائب على الخدمات الرقمية (DST): تفرض على الإيرادات الناتجة عن تقديم خدمات رقمية داخل حدود الدولة، مثل الإعلانات الرقمية أو بيع البيانات. فعلى سبيل المثال، فرضت كندا ضريبة بنسبة 3% على إيرادات هذه الخدمات بدءاً من يونيو 2024، مستهدفة الشركات ذات الإيرادات العالمية التي تتجاوز 750 مليون يورو والإيرادات السنوية التي تتجاوز 20 مليون دولار كندي في كندا (Canada Revenue Agency, 2024).

الضرائب على الإيرادات الإجمالية: تفرض بعض الدول ضرائب على إجمالي الإيرادات بدلاً من الأرباح، لضمان مساهمة عادلة من الشركات الرقمية. فمثلاً، فرضت الهند ضريبة بنسبة 2% على إجمالي الإيرادات من الخدمات الرقمية المقدمة للمستخدمين المحليين (Government of India, 2023).

تعريف المنشأة الدائمة الرقمية: لتسهيل فرض الضرائب على الشركات الرقمية التي لا تمتلك وجوداً مادياً في الدولة، قامت بعض الدول الأوروبية بتعديل تعريف المنشأة الدائمة ليشمل هذه الشركات الرقمية، ما يسمح بفرض الضرائب على الأرباح المحققة من المستخدمين المحليين (European Commission, 2023).

تُظهر هذه الأمثلة تنوع الأساليب الضريبية المتبعة عالمياً لمواكبة تطور التجارة الإلكترونية. من المهم أن تتبنى ليبيا سياسات ضريبية مرنة ومحدثة تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الرقمي، لضمان تحقيق العدالة الضريبية وتعزيز الإيرادات العامة.

#### الواقع الضريبي للتجارة الإلكترونية

على الرغم من النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية في ليبيا، لا يزال النظام الضريبي يواجه تحديات كبيرة في مواكبة هذا التحول الرقمي (الخطاب، 2022). تشير التقارير إلى وجود أكثر من 25,000 متجر إلكتروني يعمل في ليبيا دون ترخيص رسمي، مما يعكس ضعف التنظيم والرقابة على هذا القطاع الحيوي (Libyan Ministry of Commerce, 2023). من الناحية التشريعية، رغم وجود قوانين ضريبية تشمل ضريبة الدخل على الأفراد والشركات، إلا أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) لم يُفعّل بعد، وهو ما يعرقل قدرة السلطات على فرض الضرائب على المعاملات الرقمية (UNDP Libya, 2021).

على الصعيد الإداري، تواجه مصلحة الضرائب ضعفاً في البنية التحتية الرقمية، حيث لا توجد أنظمة متكاملة لتسجيل المكلفين أو لتحصيل الضرائب إلكترونياً، ما يصعب من تتبع الأنشطة التجارية الرقمية (World Bank, 2022). بالإضافة إلى ذلك، تسهم العوامل السياسية والاقتصادية، مثل عدم الاستقرار السياسي والاعتماد الكبير على عائدات النفط، في تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي، حيث تُقدّر خسائر ليبيا من الإيرادات الضريبية بحوالي 667 مليون دولار في عام 2020 بسبب هذه المشكلات (IMF, 2021).

في محاولة لمعالجة هذه التحديات، أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية منصة "موثوق" التي تهدف إلى تنظيم عمل المتاجر الإلكترونية، وتوفير خدمات الدفع الإلكتروني والشحن، وتعزيز الرقابة والامتثال الضريبي في القطاع الإلكتروني (Libyan Ministry of Economy, 2023).

التحديات التشريعية والتنظيمية

تشكل البيئة التشريعية والتنظيمية أحد أبرز التحديات التي تواجه فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية في ليبيا، حيث لم تتطور المنظومة القانونية بما يكفي لمواكبة التحولات الرقمية المتسارعة (Al-Sayed, 2023). تعاني القوانين الليبية من غياب تعريف موحد وواضح للتجارة الإلكترونية، ما يخلق فراغاً قانونياً يُستغل في التهرب الضريبي (Libyan Ministry of Justice, 2022). كما لا توجد آليات رسمية وفعالة لتسجيل النشاطات الإلكترونية لدى مصلحة الضرائب، مما يصعب مراقبة ومحاسبة المكلفين بدقة (World Bank, 2022).

علاوة على ذلك، يفتقر النظام الضريبي الليبي إلى تشريعات واضحة تخص ضريبة القيمة المضافة على الخدمات والسلع الرقمية، وهو عامل حاسم لتحقيق العدالة الضريبية بين التجارة التقليدية والرقمية (UNDP Libya, 2021). تعقد البيروقراطية والإجراءات الحكومية المعقدة عملية تحديث التشريعات، مما يعرقل تطوير إطار قانوني مرن يناسب طبيعة التجارة الإلكترونية الحديثة (IMF, 2021). كما أن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، مثل وزارة المالية، مصلحة الضرائب، ووزارة الاتصالات، ينعكس سلباً على الجهود المبذولة لتأسيس نظام ضريبي متكامل (Libyan Ministry of Economy, 2023).

#### الفجوة الضريبية الناتجة عن التجارة الإلكترونية

تشير الفجوة الضريبية إلى الفرق بين الإيرادات الضريبية المتوقعة والتي يُفترض تحصيلها وفقاً للقوانين المعمول بها، وبين الإيرادات الفعلية التي تحققها الدولة. في حالة التجارة الإلكترونية، تتسع هذه الفجوة بشكل ملحوظ بسبب عوامل عديدة، خاصة في الدول التي لا تمتلك بنية تحتية تشريعية وتقنية قوية لمواكبة التطورات الرقمية، مثل ليبيا (IMF, 2021). تتمثل الفجوة الضريبية في التجارة الإلكترونية في ضعف قدرة الجهات الضريبية على رصد وتتبع المعاملات الرقمية التي تتم عبر منصات إلكترونية محلية وعابرة للحدود، الأمر الذي يؤدي إلى هروب ضريبي واسع النطاق (World Bank, 2022). ففي ليبيا، يشكل غياب نظام تسجيل إلكتروني موحد للمتعاملين في السوق الرقمي، بالإضافة إلى نقص القوانين التي تنظم الضرائب الرقمية، أبرز الأسباب التي تساهم في توسع هذه الفجوة (Libyan Ministry of Economy, 2023).

تشير التقديرات إلى أن حجم الفجوة الضريبية الناتجة عن التجارة الإلكترونية في ليبيا قد يصل إلى ملايين الدولارات سنوياً، نتيجة التهرب من تسجيل النشاطات الضريبية، وتعدد القنوات الإلكترونية التي يصعب تتبعها، بالإضافة إلى ضعف الرقابة التقنية والموارد البشرية المتخصصة في مصلحة الضرائب (UNDP Libya, 2021). علاوة على ذلك، تلعب الطبيعة العابرة للحدود للتجارة الإلكترونية دوراً كبيراً في تعقيد مهمة فرض الضرائب، حيث يصعب فرض ضرائب على الشركات الأجنبية التي تقدم خدمات ومنتجات رقمية للسوق الليبي، ما يفاقم من الفجوة الضريبية ويضر بإيرادات الدولة (OECD, 2020).

تجدر الإشارة إلى أن معالجة الفجوة الضريبية في التجارة الإلكترونية يتطلب تبني استراتيجيات متكاملة تشمل تحديث التشريعات، تطوير البنية التحتية التقنية، وتعزيز التعاون الدولي لتبادل المعلومات الضريبية، إلى جانب رفع مستوى الوعي والامتثال الضريبي لدى المتعاملين في السوق الرقمي (Libyan Ministry of Finance, 2023). وبالتالي، فإن الحد من الفجوة الضريبية يمثل خطوة جوهرية لتحقيق العدالة الضريبية ودعم الاستدامة المالية للدولة، خصوصاً في دول مثل ليبيا التي تسعى لتطوير قطاعها الرقمي ضمن رؤية اقتصادية شاملة (World Bank, 2022).

التجارب الدولية في فرض الضريبة على التجارة الإلكترونية



تُعد التجارة الإلكترونية ظاهرة عالمية أجبرت الدول على تحديث أطرها الضريبية لتتناسب مع طبيعة هذه المعاملات الرقمية، بهدف توفير بيئة ضريبية عادلة ومستدامة. وفيما يلي عرض لأبرز تجارب بعض الدول في هذا المجال:

في الولايات المتحدة الأمريكية، تواجه السلطات تحديات كبيرة بسبب النظام الفيدرالي وتعدد الولايات، لكن حكم المحكمة العليا في قضية *South Dakota v. Wayfair* (2018) شكّل نقطة تحول، حيث سمح للولايات بفرض ضرائب المبيعات على الشركات الإلكترونية حتى في حال عدم وجود مادي داخل الولاية. ساهم هذا القرار في زيادة إيرادات الولايات وتقليل التهرب الضريبي من خلال إلزام الشركات بجمع وتحويل الضرائب حسب موقع المستهلك (OECD, 2020).

أما دول الاتحاد الأوروبي، فقد اتخذت نهجاً متكاملًا لفرض ضريبة القيمة المضافة على التجارة الإلكترونية عبر نظام "OSS" (VAT One Stop Shop) الذي بدأ تطبيقه في 2021. يسمح هذا النظام للشركات بتسجيل وتقديم تقارير ضريبية موحدة عبر منصة إلكترونية مركزية، بغض النظر عن الدولة التي تبيع لها، ويهدف إلى تسهيل الامتثال الضريبي وتقليل العبء الإداري ومكافحة التهرب الضريبي في الأسواق الرقمية المتعددة الدول (European Commission, 2021).

في الدول العربية، تتفاوت التجارب بشكل ملحوظ، لكن هناك خطوات إيجابية مهمة. في المملكة العربية السعودية، تم إطلاق نظام ضريبة القيمة المضافة في 2018 شاملاً التجارة الإلكترونية، مع إنشاء بوابة إلكترونية لتسجيل المكلفين وتحصيل الضرائب، واعتماد نظام رقمي متطور لتسهيل عمليات التدقيق الضريبي (Zakat, Tax and Customs Authority, 2019). وفي الإمارات العربية المتحدة، طبقت ضريبة القيمة المضافة على التجارة الإلكترونية منذ 2018 مع توفير أدوات إلكترونية لتسهيل الامتثال (Federal Tax Authority, 2020). أما في مصر، فقد بدأت تحديث التشريعات لتشمل الضرائب على التجارة الإلكترونية، مع تفعيل آليات للتحصيل الإلكتروني، لكنها لا تزال تواجه تحديات في الرقابة والتطبيق (Ministry of Finance Egypt, 2022).

تُظهر هذه التجارب أهمية وجود إطار تشريعي واضح، دعم تقني متقدم، وتعاون بين الجهات المختصة لضمان تحصيل الضرائب من التجارة الإلكترونية بفعالية. ليبيا، مع التحديات التي تواجهها، يمكنها الاستفادة من هذه النماذج لتطوير نظام ضريبي عصري يدعم التنمية الاقتصادية والعدالة الضريبية.

#### دور الضريبة على التجارة الإلكترونية في تحقيق العدالة الضريبية

تُعد الضرائب المفروضة على التجارة الإلكترونية أداة حيوية لتحقيق العدالة الضريبية في العصر الرقمي، خاصةً مع الانتشار السريع لهذه الظاهرة التي أحدثت تحولات جذرية في أنماط الاستهلاك والتبادل التجاري (Smith & Jones, 2021). وتعني العدالة الضريبية توزيع العبء الضريبي بشكل عادل بين جميع الفاعلين الاقتصاديين، بحيث لا يُعفى أحد من المشاركة في تمويل الخدمات العامة والتنمية الوطنية، ولا يتحمل آخر عبئاً زائداً بشكل غير مبرر (OECD, 2019).

في ظل توسع التجارة الإلكترونية، أصبح من الضروري فرض نظام ضريبي يضمن عدم تفوق الأعمال الرقمية على الأعمال التقليدية بسبب ما يُعرف بـ "الفجوة الضريبية"، والتي تنتج من التهرب الضريبي الناتج عن غياب الرقابة الفعلية على المعاملات الرقمية أو الاستفادة من الثغرات القانونية (Anderson, 2020). تلعب الضرائب على التجارة الإلكترونية دوراً محورياً في تقليص هذه الفجوة، وتعزيز تكافؤ الفرص بين مختلف القطاعات الاقتصادية (Brown, 2022).



علاوة على ذلك، تسهم الضرائب الرقمية في تعزيز الشفافية المالية، إذ تلزم المنصات الرقمية والشركات بتسجيل معاملات البيع والشراء بدقة، مما يسهل مراقبة التدفقات المالية وتحليلها لدعم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة (Khan et al, 2021). ويساعد ذلك الحكومات على وضع ميزانيات عامة واقعية تعزز من جودة الخدمات العامة وتحقيق التنمية المستدامة (World Bank, 2020).

أما في السياق الليبي، يحمل فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية أهمية استراتيجية كبيرة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، إذ يمثل مصدرًا جديدًا ومستدامًا للإيرادات العامة التي تعاني من ضغوط متعددة (El-Magariaf, 2022). كما أن تطبيق نظام ضريبي فعال يعزز من العدالة الاجتماعية من خلال توزيع عادل للأعباء الضريبية، والحد من التهرب الضريبي الذي يضعف قدرة الدولة على أداء مهامها التنموية (Al-Taher, 2023). ومع ذلك، فإن تحقيق العدالة الضريبية عبر التجارة الإلكترونية يتطلب بنية تشريعية وتنظيمية متطورة، إلى جانب تطوير القدرات الفنية لمصلحة الضرائب لتتبع المعاملات الرقمية وضمان الامتثال الضريبي (United Nations, 2021). ويعكس ذلك ضرورة التعاون الدولي والإقليمي لتبادل المعلومات ومعالجة التحديات العابرة للحدود التي تفرضها التجارة الإلكترونية (IMF, 2022).

في الختام، يمكن القول إن فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية ليس مجرد وسيلة لزيادة الإيرادات، بل هو ركيزة أساسية لتحقيق العدالة الضريبية التي تضمن استدامة الموارد المالية للدولة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة في العصر الرقمي (Smith & Jones, 2021).

#### الدراسة الميدانية

1. مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في جميع موظفي الجهاز الضريبي في ليبيا حيث تم أخذ عينة عشوائية بسيطة من داخل المجتمع تقدر بحوالي 36 مفردة.

2. معامل الصدق والثبات: تم التحقق من ثبات الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ ألفا لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة، حيث أظهرت القيم المحسوبة مستويات ثبات مرتفعة. كما تم تقدير معامل الصدق البنائي من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات، بما يعكس دقة الأداة في قياس المحاور المستهدفة.

جدول رقم (1) يوضح معاملات الصدق والثبات لمحاور الدراسة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)	معامل الصدق
الإطار التشريعي والتنظيمي للتجارة الإلكترونية	4	0.75	0.87
التحديات الإدارية والتنظيمية	4	0.84	0.92
وعي واستعداد الكوادر الضريبية	4	0.77	0.88
أدوات الرقابة الرقمية	4	0.81	0.90
الاستفادة من التجارب الدولية	4	0.74	0.86
العدالة الضريبية في البيئة الرقمية.	4	0.72	0.85
الإجمالي	24	0.76	0.87

تشير نتائج جدول (1) إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق، حيث تراوحت معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاوَر الأداة بين 0.72 و0.84، وبلغ معامل الثبات الكلي 0.76، مما يعكس اتساقاً داخلياً جيداً. كما أظهرت معاملات الصدق التي تراوحت بين 0.85 و0.92 مستوى مرتفعاً من الصدق البنائي، مما يعزز من موثوقية الأداة وصلاحيها لقياس المتغيرات المستهدفة في الدراسة.

### 3. خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (2) يوضح خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية (%)	العدد	الجنس
33.33%	12	ذكر
66.67%	24	أنثى
النسبة المئوية (%)	العدد	المؤهل العلمي
33%	12	دبلوم
61%	22	بكالوريوس
6%	2	ماجستير فأعلى
النسبة المئوية (%)	العدد	سنوات الخبرة
50.00%	18	أقل من 5 سنوات
33.33%	12	5-10 سنوات
16.67%	6	أكثر من 10 سنوات
النسبة المئوية (%)	العدد	القسم أو الإدارة
11.11%	4	- التخطيط والتطوير
44.44%	16	مكافحة التهريب الضريبي
44.44%	16	القسم المالي
النسبة المئوية (%)	العدد	حضور دورات تدريبية
44.44%	16	نعم
55.56%	20	لا

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن غالبية الافراد عينة الدراسة هم من الإناث بنسبة 77% مقابل 33% من الذكور، مما يشير إلى تمثيل أعلى للعنصر النسائي ضمن العينة. أما من حيث المؤهل العلمي، فقد شكّل حاملو شهادة البكالوريوس النسبة الأكبر بواقع 61%، يليهم الحاصلون على دبلوم بنسبة 33%، في حين لم تتجاوز نسبة الحاصلين على درجة الماجستير فأعلى 6%.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة، أظهرت النتائج أن نصف العينة (50%) لديهم خبرة أقل من خمس سنوات، بينما بلغت نسبة من لديهم خبرة تتراوح بين 5 و10 سنوات 33%، أما من تجاوزت خبرتهم عشر سنوات فشكّلوا 17%.

فقط. وتوزعت العينة حسب القسم أو الإدارة على قسم التخطيط والتطوير بنسبة 11%، ومكافحة التهريب الضريبي بنسبة 44%، وكذلك القسم المالي بنسبة مماثلة (44%)، مما يشير إلى توازن واضح بين القسمين الآخرين.

أما فيما يتعلق بالمشاركة في الدورات التدريبية، فقد أفاد 44% من أفراد العينة بأنهم سبق لهم حضور دورات تدريبية، في حين أجاب 56% بالنفي، مما قد يشير إلى وجود فجوة في التدريب المستمر لدى بعض العاملين.

#### 4. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

سيتم استخدام الإحصاءات الوصفية لتحليل استجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة، وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل بند، إضافة إلى درجة الدلالة المعنوية ودرجة الأهمية وذلك للوقوف على مستوى توافر الخصائص أو الاتجاهات محل الدراسة لدى أفراد العينة بدقة.

المحور الأول: الإطار التشريعي والتنظيمي للتجارة الإلكترونية

يعرض الجدول رقم (3) نتائج الإحصاءات الوصفية لبند المحور الأول (الإطار التشريعي والتنظيمي للتجارة الإلكترونية) والتي تشمل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والدلالة المعنوية، ودرجة الأهمية، وقد تم ترتيب البنود ترتيباً تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي، وذلك لتوضيح مستوى الترتيب النسبي لأهمية كل بند من وجهة نظر أفراد العينة.

جدول رقم (3) يوضح الإحصاءات الوصفية لبند المحور الأول

السؤال	المتوسط	الانحراف	P-V	درجة الأهمية
القوانين الحالية لا تغطي كافة أشكال التجارة الإلكترونية.	4.320	0.85	$P < 0.05$	مرتفعة جداً
لا توجد تشريعات واضحة تلزم التجار الإلكترونيين بدفع الضرائب.	4.210	0.88	$P < 0.05$	مرتفعة جداً
هناك غموض في تعريف الأنشطة الخاضعة للضريبة في البيئة الرقمية.	4.150	0.92	$P < 0.05$	مرتفعة
ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية يؤثر على فاعلية التطبيق الضريبي.	3.980	0.95	$P < 0.05$	مرتفعة

المصدر: برنامج spss

توضح نتائج الجدول رقم (3) نتائج الإحصاءات الوصفية لبند هذا المحور، والتي تعكس آراء أفراد العينة حول مدى كفاية ووضوح التشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية. وتُظهر النتائج أن جميع البنود حققت دلالة معنوية ( $P > 0.05$ )، مما يشير إلى وجود اتفاق معنوي بين أفراد العينة حول تقييمهم لها.

وقد جاءت العبارة "القوانين الحالية لا تغطي كافة أشكال التجارة الإلكترونية" في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بمتوسط حسابي بلغ (4.320) وانحراف معياري (0.85)، مما يعكس إدراكاً مرتفعاً لقصور الإطار التشريعي الحالي في مواكبة تطورات التجارة الإلكترونية. تليها عبارة "لا توجد تشريعات واضحة تلزم التجار الإلكترونيين بدفع الضرائب" بمتوسط (4.210)، ثم "هناك غموض في تعريف الأنشطة الخاضعة للضريبة في البيئة الرقمية" بمتوسط (4.150)، وكلاهما يؤكد على الضعف التشريعي في الجوانب الضريبية.

أما العبارة "ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية يؤثر على فاعلية التطبيق الضريبي" فقد سجلت أقل متوسط (3.980) لكنها ما تزال ضمن فئة الأهمية المتوسطة، مما يشير إلى أن التنسيق المؤسسي يُعد من النقاط التي تحتاج إلى تحسين لتعزيز فاعلية الإطار التنظيمي.

#### المحور الثاني: التحديات الإدارية والتنظيمية

يعرض الجدول رقم (4) نتائج الإحصاءات الوصفية لبنود المحور الثاني (التحديات الإدارية والتنظيمية)، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، لتوضيح الأهمية النسبية لكل بند من وجهة نظر العينة.

جدول رقم (4) يوضح الإحصاءات الوصفية لبنود المحور الثاني

السؤال	المتوسط	الانحراف	P-V	درجة الأهمية
نقص الموارد البشرية المتخصصة في التجارة الإلكترونية.	4.250	0.87	$P < 0.05$	مرتفعة جداً
لا توجد وحدة تنظيمية متخصصة لمتابعة الأنشطة الإلكترونية.	4.190	0.89	$P < 0.05$	مرتفعة
أساليب العمل الحالية لا تتناسب مع المعاملات الرقمية.	4.050	0.91	$P < 0.05$	مرتفعة
تأخير في تطوير اللوائح الداخلية بما يتماشى مع الاقتصاد الرقمي.	3.890	0.94	$P < 0.05$	مرتفعة

المصدر: برنامج spss

يوضح جدول رقم (4) نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة ببند المحور الثاني والذي يتناول أبرز التحديات الإدارية والتنظيمية التي تواجه تطبيق التجارة الإلكترونية. وقد تم ترتيب البنود تنازلياً حسب قيمة المتوسط الحسابي، مع ملاحظة أن جميع البنود قد حققت دلالة معنوية ( $P > 0.05$ )، مما يعكس إجماعاً بين أفراد العينة حول وجود هذه التحديات.

حيث تصدرت عبارة "نقص الموارد البشرية المتخصصة في التجارة الإلكترونية" قائمة التحديات بمتوسط حسابي بلغ (4.250) وانحراف معياري (0.87)، مما يشير إلى أن غياب الكفاءات المتخصصة يُعد من أبرز العوائق. تلها عبارة "لا توجد وحدة تنظيمية متخصصة لمتابعة الأنشطة الإلكترونية" بمتوسط (4.190)، مما يعكس قصوراً تنظيمياً في هيكلية الأجهزة المسؤولة عن الرقابة على التجارة الإلكترونية.

أما "أساليب العمل الحالية لا تتناسب مع المعاملات الرقمية" فقد سجلت متوسطاً قدره (4.050)، مما يدل على وجود فجوة بين الأساليب التقليدية ومتطلبات التحول الرقمي. بينما حصلت عبارة "تأخير في تطوير اللوائح الداخلية بما يتماشى مع الاقتصاد الرقمي" على متوسط (3.890)، مصنفة ضمن درجة الأهمية المتوسطة وهي رغم ذلك تشير إلى ضرورة تحديث الأنظمة الإدارية.

#### المحور الثالث: وعي واستعداد الكوادر الضريبية

يعرض الجدول رقم (5) نتائج الإحصاءات الوصفية لبنود المحور الثالث (وعي واستعداد الكوادر الضريبية)، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، لتوضيح الأهمية النسبية لكل بند من وجهة نظر العينة.

جدول رقم (5) يوضح الإحصاءات الوصفية لبنود المحور الثالث

السؤال	المتوسط	الانحراف	P-V	درجة الأهمية
الحاجة إلى تدريب متخصص في هذا المجال.	4.450	0.78	$P < 0.05$	مرتفعة جداً

مرتفعة	P<0.05	0.90	4.120	عدم توفر أدلة إرشادية للتعامل مع المعاملات الإلكترونية.
مرتفعة	P<0.05	0.93	4.080	عدم الجاهزية الكاملة لتطبيق ضريبة على التجارة الإلكترونية.
مرتفعة	P<0.05	1.02	3.760	المعرفة الكافية بمفاهيم التجارة الإلكترونية والضرائب الرقمية.

المصدر: برنامج spss

من نتائج الجدول رقم (5) والمتعلقة بالإحصاءات الوصفية لبنود المحور الثالث، والذي يهدف إلى قياس درجة وعي واستعداد الكوادر الضريبية للتعامل مع التجارة الإلكترونية حيث أظهرت النتائج دلالة معنوية لجميع البنود ( $P > 0.05$ )، مما يعكس إجماع أفراد العينة حول أهمية هذا الجانب.

وقد جاءت عبارة "الحاجة إلى تدريب متخصص في هذا المجال" في صدارة البنود بمتوسط حسابي بلغ (4.450) وانحراف معياري (0.78)، مما يدل على إدراك عالٍ لأهمية تنمية المهارات والمعارف المرتبطة بالتجارة الإلكترونية والضرائب الرقمية. تلتها عبارة "عدم توفر أدلة إرشادية للتعامل مع المعاملات الإلكترونية" بمتوسط (4.120)، ما يشير إلى وجود فراغ تشغيلى وإجرائي في هذا الجانب.

كما سجلت عبارة "عدم الجاهزية الكاملة لتطبيق ضريبة على التجارة الإلكترونية" متوسطاً قدره (4.080)، وهو ما يعكس شعوراً بعدم كفاية البنية المؤسسية أو الفردية لهذا التطبيق. في المقابل، جاءت عبارة "المعرفة الكافية بمفاهيم التجارة الإلكترونية والضرائب الرقمية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.760)، ودرجة أهمية متوسطة، مما يعكس وجود فجوة معرفية لا تزال بحاجة إلى سدّ من خلال برامج تدريب وتنشيف مستمرة.

#### المحور الرابع: أدوات الرقابة الرقمية

يعرض الجدول رقم (6) نتائج الإحصاءات الوصفية لبنود المحور الرابع (أدوات الرقابة الرقمية) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، لتوضيح الأهمية النسبية لكل بند من وجهة نظر العينة.

جدول رقم (6) يوضح الإحصاءات الوصفية لبنود المحور الرابع

السؤال	المتوسط	الانحراف	P-V	درجة الأهمية
لا تستخدم الإدارة أنظمة رقمية متطورة لرصد التجارة الإلكترونية.	4.370	0.82	P<0.05	مرتفعة جداً
من الصعب تتبع المعاملات الرقمية بدون أدوات إلكترونية متقدمة.	4.290	0.85	P<0.05	مرتفعة جداً
ضعف البنية التحتية الرقمية للتحليل الضريبي الإلكتروني.	4.180	0.89	P<0.05	مرتفعة
غياب التكامل مع قواعد بيانات إلكترونية أخرى يحد من فعالية الرقابة.	4.010	0.92	P<0.05	مرتفعة

المصدر: برنامج spss

من خلال الجدول رقم (6)، والذي يهدف إلى قياس مدى توافر وكفاءة أدوات الرقابة الرقمية المستخدمة في رصد وتبعية المعاملات الإلكترونية. وقد تم ترتيب البنود تنازلياً بحسب المتوسط الحسابي، مع ملاحظة أن جميع البنود ذات دلالة معنوية أقل من 0.05.

عليه فقد تصدرت عبارة "لا تستخدم الإدارة أنظمة رقمية متطورة لرصد التجارة الإلكترونية" الترتيب بمتوسط حسابي بلغ (4.370) وانحراف معياري (0.82)، ما يشير إلى ضعف واضح في تبني تقنيات متقدمة لرصد الأنشطة التجارية عبر الإنترنت. تلتهما عبارة "من الصعب تتبع المعاملات الرقمية بدون أدوات إلكترونية متقدمة" بمتوسط (4.290)، مما يبرز الحاجة إلى بنى تقنية حديثة تُمكن من الرقابة الفعالة.

كما أظهرت العبارة "ضعف البنية التحتية الرقمية للتحليل الضريبي الإلكتروني" متوسطاً قدره (4.180)، مما يعكس نقصاً في تجهيزات التحليل والمعالجة الرقمية للبيانات الضريبية. أما العبارة "غياب التكامل مع قواعد بيانات إلكترونية أخرى يحد من فعالية الرقابة"، فقد سجلت متوسطاً (4.010)، ودرجة أهمية متوسطة، وهو ما يدل على وجود قصور في الربط البيني بين الجهات ذات العلاقة، ما يؤثر سلباً على كفاءة الرقابة الرقمية. بوجه عام، تعكس النتائج ضعفاً هيكلياً في البنية الرقمية للرقابة الضريبية، مما يتطلب تعزيز الاستثمار في أنظمة التكنولوجيا المتقدمة والتكامل بين المؤسسات لتحسين فاعلية الرقابة الإلكترونية.

#### المحور الخامس: الاستفادة من التجارب الدولية

يعرض الجدول رقم (7) نتائج الإحصاءات الوصفية لبنود المحور الخامس (الاستفادة من التجارب الدولية) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، لتوضيح الأهمية النسبية لكل بند من وجهة نظر العينة. جدول رقم (7) يوضح الإحصاءات الوصفية لبنود المحور الخامس

السؤال	المتوسط	الانحراف	P-V	درجة الأهمية
يمكننا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية.	4.420	0.83	$P < 0.05$	مرتفعة جداً
توجد نماذج ناجحة دولياً يمكن تطبيقها أو تكييفها مع السياق الليبي.	4.310	0.81	$P < 0.05$	مرتفعة جداً
الاطلاع على الأنظمة الدولية قد يساهم في تطوير النظام الضريبي المحلي.	4.250	0.84	$P < 0.05$	مرتفعة جداً
غياب التعاون الدولي يؤثر سلباً على فعالية السياسات الضريبية الإلكترونية.	3.940	0.90	$P < 0.05$	مرتفعة

يعرض جدول رقم (7) نتائج الإحصاءات الوصفية لبنود المحور الخامس، والذي يتناول مدى إدراك أفراد العينة لأهمية الاستفادة من التجارب الدولية في مجال فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية. وقد أظهرت النتائج دلالة معنوية لجميع البنود ( $P > 0.05$ )، ما يدل على اتفاق أفراد العينة حول أهمية هذا الجانب، كما سجلت أغلب البنود درجة أهمية "مرتفعة جداً". وقد احتلت عبارة "يمكننا الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية" المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.420) وانحراف معياري (0.83)، مما يعكس قناعة قوية لدى أفراد العينة بإمكانية نقل أو تكييف الممارسات الدولية الناجحة. تلتهما عبارة "توجد نماذج ناجحة دولياً يمكن تطبيقها أو تكييفها مع السياق الليبي" بمتوسط (4.310)، والتي تؤكد أهمية الاستفادة من الخبرات العالمية مع مراعاة الخصوصية المحلية.

كذلك، سجلت عبارة "الاطلاع على الأنظمة الدولية قد يساهم في تطوير النظام الضريبي المحلي" متوسطاً (4.250)، مشيرة إلى أن الانفتاح على الخبرات المقارنة قد يكون رافداً مهماً للإصلاح الضريبي في ليبيا. أما عبارة "غياب التعاون الدولي يؤثر سلباً على فعالية السياسات الضريبية الإلكترونية"، فجاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.940)، لكنها

ما تزال ضمن مستوى الأهمية المرتفعة، وهو ما يؤكد أن البعد الدولي عنصر محوري في تطوير وتنفيذ السياسات الضريبية في البيئة الرقمية.

#### المحور السادس: العدالة الضريبية في البيئة الرقمية.

يعرض الجدول رقم (8) نتائج الإحصاءات الوصفية لبنود المحور الخامس (العدالة الضريبية في البيئة الرقمية) مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي، لتوضيح الأهمية النسبية لكل بند من وجهة نظر العينة. جدول رقم (8) يوضح الإحصاءات الوصفية لبنود المحور السادس

السؤال	المتوسط	الانحراف	P-V	درجة الأهمية
تحقيق العدالة الضريبية يتطلب إخضاع التجارة الإلكترونية لنفس المعايير الضريبية التقليدية.	4.231	0.86	$P < 0.05$	مرتفعة جداً
لا يمكن تحقيق عدالة ضريبية دون كشف كامل لجميع المعاملات الإلكترونية.	4.210	0.87	$P < 0.05$	مرتفعة جداً
وجود نظام ضريبي عادل يزيد من التزام المكلفين بالضريبة.	4.157	0.95	$P < 0.05$	مرتفعة
الكفاءة التقنية للموظفين تؤثر بشكل مباشر على تحقيق العدالة الضريبية.	3.840	0.89	$P < 0.05$	مرتفعة

المصدر: برنامج spss

يعرض جدول رقم (8) نتائج الإحصاءات الوصفية لبنود المحور السادس، الذي يركز على العدالة الضريبية في بيئة التجارة الإلكترونية. وقد تم ترتيب البنود تنازلياً وفقاً لقيم المتوسط الحسابي بهدف توضيح الأهمية النسبية لكل بند من وجهة نظر أفراد العينة. وتُظهر النتائج أن جميع البنود كانت ذات دلالة إحصائية ( $0.05 > P$ ) ما يعكس توافق آراء العينة حول أهمية البنود المطروحة.

وقد تصدّرت العبارة "تحقيق العدالة الضريبية يتطلب إخضاع التجارة الإلكترونية لنفس المعايير الضريبية التقليدية" القائمة بمتوسط بلغ (4.231) وانحراف معياري (0.86)، تليها عبارة "لا يمكن تحقيق عدالة ضريبية دون كشف كامل لجميع المعاملات الإلكترونية" بمتوسط (4.210)، وكلاهما ضمن فئة الأهمية المرتفعة جداً، ما يشير إلى وجود إدراك عالٍ لدى العينة بضرورة توسيع نطاق الرقابة والشفافية الرقمية.

كما سجلت عبارة "وجود نظام ضريبي عادل يزيد من التزام المكلفين بالضريبة" متوسطاً قدره (4.157)، بينما جاءت عبارة "الكفاءة التقنية للموظفين تؤثر بشكل مباشر على تحقيق العدالة الضريبية" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.840)، وهي رغم ذلك تندرج ضمن فئة الأهمية المرتفعة، مما يبرز دور القدرات التقنية في تعزيز العدالة الضريبية في البيئات الرقمية.

#### 5. اختبار الفرضيات

##### الفرضية الرئيسية:

"تسهم فاعلية تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية في تحقيق العدالة الضريبية."

جدول (9): اختبار الفرضية الرئيسية (معامل الارتباط بيرسون)

المتغير	معامل الارتباط (r)	P-V	النتيجة
فاعلية التطبيق الضريبي × العدالة الضريبية	0.87	$P < 0.05$	قبول الفرضية



#### نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية:

أظهرت نتائج جدول (9) وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين فاعلية تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية وتحقيق العدالة الضريبية، حيث بلغ معامل الارتباط ( $r = 0.87$ )، وهي قيمة مرتفعة تعكس ترابطاً قوياً بين المتغيرين. كما أن قيمة ( $p > 0.05$ ) تشير إلى أن العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، مما يعني تأكيد الفرضية الرئيسية، ويدعم القول بأن تحسين تطبيق الضريبة الإلكترونية يسهم بوضوح في تعزيز العدالة الضريبية في البيئة الليبية.

#### نتائج اختبار الفرضيات الفرعية:

سعيًا لاختبار صحة الفرضيات الفرعية التي تم اشتقاقها من الفرضية الرئيسية، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لقياس دلالة الفروق بين المتوسطات المتعلقة بكل فرضية. ويعرض الجدول رقم (2) نتائج هذه الاختبارات، حيث شملت التحليل الإحصائي للمتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (F) الإحصائية وقيم الدلالة (P)، وذلك لتحديد مدى صحة الفرضيات من وجهة نظر أفراد العينة.

جدول (10): اختبار الفرضيات الفرعية (تحليل التباين الأحادي الفرضيات الفرعية: ANOVA)

النتيجة	P-V	قيمة (F)	الانحراف المعياري	المتوسط	الفرضية الفرعية
تأكيد الفرضية	$P < 0.004$	12.45	0.90	4.165	ارتباط وضوح الإطار التشريعي بالعدالة الضريبية
تأكيد الفرضية	$P < 0.05$		0.87	4.250	التحديات التنظيمية (نقص الموارد) عائق رئيسي
تأكيد الفرضية	$P < 0.05$		1.02	3.760	انخفاض وعي الكوادر الضريبية بآليات الضريبة الإلكترونية
تأكيد الفرضية	$P < 0.05$		0.83	4.420	الاستفادة من التجارب الدولية تحسن الأداء الضريبي
تأكيد الفرضية	$P < 0.05$		0.82	4.370	غياب أدوات الرقابة الرقمية يؤثر سلباً على التحصيل الضريبي
تأكيد الفرضية	$P < 0.05$		0.89	3.840	علاقة التأهيل التكنولوجي للموظفين بقدرتهم على التعامل مع التحديات

من خلال نتائج الجدول (10) الخاصة بتحليل التباين الأحادي (ANOVA) للفرضيات الفرعية أظهرت النتائج ما يلي:

- الفرضية الأولى: تم تأكيدها بمتوسط (4.165) وانحراف معياري (0.90) وقيمة ( $F = 12.45$ ) ودلالة معنوية ( $p > 0.004$ )، ما يشير إلى أن وضوح الإطار التشريعي يرتبط بشكل مباشر بإمكان تحقيق العدالة الضريبية.

- الفرضية الثانية: جاءت كذلك مؤكدة بمتوسط (4.250)، مما يدل على أن التحديات التنظيمية والإدارية تشكل بالفعل عائقاً رئيسياً، وهو ما يعكسه أيضاً الانحراف المعياري المنخفض نسبياً.
  - الفرضية الثالثة: تؤكد وجود مستوى منخفض من الوعي لدى الكوادر الضريبية، بمتوسط (3.760) ودلالة معنوية واضحة.
  - الفرضية الرابعة والخامسة: تم تأكيدهما أيضاً، حيث أظهرت الاستفادة من التجارب الدولية (متوسط = 4.420) وغياب أدوات الرقابة الرقمية (متوسط = 4.370) أثراً واضحاً على الأداء والتحصيل الضريبي.
  - الفرضية السادسة: أظهرت نتائجها أن هناك علاقة ذات دلالة بين التأهيل التكنولوجي للموظفين وقدرتهم على التعامل مع تحديات التجارة الإلكترونية، حيث بلغت القيمة المتوسطة (3.840).
- النتيجة العامة: جميع الفرضيات الفرعية قد تم تأكيدها إحصائياً، مما يعكس اتساقاً في وجهات نظر العينة حول العوامل المؤثرة في العدالة الضريبية في سياق التجارة الإلكترونية.
- اختبار توكي للمقارنات البعدية: التحليل:
- هذا النوع من التحليل المقارن يعزز فهم أولويات التدخل والسياسات، ويوضح أن الأدوات الرقمية، والنماذج الدولية، وتحديات الإدارة، لها وزن نسبي أكبر في التأثير على العدالة الضريبية، وهو ما قد يوجه صناع القرار نحو تلك المحاور عند التخطيط للإصلاح.

جدول (11): اختبار توكي للمقارنات البعدية (Post Hoc Tukey) لمقارنة تأثير العوامل على العدالة الضريبية:

المقارنة	الفروق	P-V	الدلالة	النتيجة
أدوات الرقابة الرقمية × الإطار التشريعي	0.205	0.032	دالة	الأدوات أكثر تأثيراً
الاستفادة الدولية × وعي الكوادر	0.660	0.001	دالة	التجارب الدولية أكثر تأثيراً
التحديات التنظيمية × التأهيل التقني	0.410	0.012	دالة	التحديات أكثر تأثيراً

يوضح الجدول (11) الفروق الجوهرية بين تأثير المتغيرات المختلفة على العدالة الضريبية، وقد تبين الآتي:

- أدوات الرقابة الرقمية كانت أكثر تأثيراً من الإطار التشريعي، بفارق (0.205) ودلالة معنوية ( $p = 0.032$ ).
- الاستفادة من التجارب الدولية كان لها تأثير أكبر بكثير من وعي الكوادر، بفارق واضح (0.660) ودلالة عالية ( $p = 0.001$ ).
- التحديات التنظيمية تفوقت في تأثيرها على عامل التأهيل التقني، وهو ما يظهر من الفرق البالغ (0.410).

## 6. النتائج والتوصيات

### النتائج

في ضوء التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة من العينة، تم التحقق من صحة الفرضيات المطروحة للدراسة، حيث عكست النتائج النهائية مدى تأثير العوامل المختلفة على تحقيق العدالة الضريبية في مجال التجارة الإلكترونية من وجهة نظر موظفي مصلحة الضرائب، مما يتيح فهماً أعمق للعناصر التي تسهم في تحسين الأداء الضريبي في ليبيا وهذه النتائج كالاتي:

1. تم تأكيد الفرضية الرئيسية: فاعلية تطبيق الضريبة على التجارة الإلكترونية تسهم في تحقيق العدالة الضريبية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وضوح الإطار التشريعي وقدرة الإدارة الضريبية على تحقيق العدالة.

3. تم تأكيد أن التحديات الإدارية والتنظيمية تشكل عائقًا حقيقيًا أمام تحصيل الضرائب من الأنشطة الإلكترونية.
4. تبين وجود انخفاض في مستوى الوعي والاستعداد لدى الكوادر الضريبية تجاه آليات الضريبة الإلكترونية.
5. أظهرت النتائج أن الاستفادة من التجارب الدولية تسهم في تحسين أداء الإدارة الضريبية.
6. ثبت أن غياب أدوات الرقابة الرقمية يؤثر سلبًا على قدرة مصلحة الضرائب في كشف المعاملات الإلكترونية.
7. وجدت علاقة بين مستوى التأهيل التكنولوجي للموظفين وقدرتهم على التعامل مع تحديات التجارة الإلكترونية.

#### — التوصيات

- استنادًا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي أكدت تأثير عدة عوامل على تحقيق العدالة الضريبية في مجال التجارة الإلكترونية، ظهرت الحاجة إلى اتخاذ خطوات عملية واستراتيجية واضحة لتعزيز أداء مصلحة الضرائب. وفي ضوء ذلك، تُعرض التوصيات التالية التي تهدف إلى معالجة التحديات وتحقيق تحسين ملموس في النظام الضريبي الإلكتروني.
1. ضرورة تحديث وتطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لضمان وضوحها وشمولها لكل جوانب الضريبة الرقمية.
  2. زيادة الموارد البشرية المتخصصة وتطوير الكفاءات لضمان قدرة مصلحة الضرائب على متابعة الأنشطة الإلكترونية بكفاءة.
  3. تنظيم برامج تدريبية متخصصة لتعزيز وعي الكوادر الضريبية حول آليات فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية.
  4. تبني وتكييف النماذج الناجحة دوليًا بما يتناسب مع السياق الليبي لتحسين الأداء الضريبي.
  5. الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتوفير أنظمة متقدمة لرصد وتتبع المعاملات الإلكترونية بدقة.
  6. تدريب الموظفين على استخدام التقنيات الحديثة وتعزيز مهاراتهم التكنولوجية لمواجهة تحديات التجارة الإلكترونية.

#### قائمة المراجع

1. احنيش، رجب، و كليب، الهادي علي. (2021). العوائق التي تحول دون جني فوائد التجارة الإلكترونية في ليبيا قبل جائحة COVID-19 وأثناءها. مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، جامعة سبها، مج20، ع2.
2. عبدالفتاح، خالد بالمنعم، و المشد، محمود شعبان رضوان جاد، (2024)، التحديات القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية في مصر: دراسة تحليلية، مجلة العلوم التجارية والبيئية، 3(2)، 398-399.
3. الدنش، رابعة محمد أحمد، الهواري، ناهد محمد يسري، و السعيد، إيمان. (2023). مشكلات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات في ظل التجارة الإلكترونية: دراسة مقارنة. الفكر المحاسبي، مج27، ع1، 247 - 276. <http://search.mandumah.com/Record/1395014>
4. سويس، رمزي وبشان، خالد، 2021، جباية التجارة الإلكترونية في الجزائر الأفاق والتحديات-دراسة استقصائية-رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

<http://10.10.1.6:4000/handle/123456789/1503>

5. Atkinson, A. B., & Stiglitz, J. E. (2015). *Lectures on public economics*. Princeton University Press.
6. Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B. (1989). *Public finance in theory and practice* (5th ed.). McGraw-Hill.
7. OECD. (2020). *Tax challenges arising from digitalisation – Report on Pillar One Blueprint*. OECD/G20 Inclusive Framework on BEPS. <https://www.oecd.org/tax/beps/>
8. Rosen, H. S., & Gayer, T. (2021). *Public finance* (11th ed.). McGraw-Hill Education.
9. Slemrod, J., & Bakija, J. (2017). *Taxing ourselves: A citizen's guide to the debate over taxes*. MIT Press.
10. Zucman, G. (2015). *The hidden wealth of nations: The scourge of tax havens*. University of Chicago Press.
11. Canada Revenue Agency. (2024). Digital services tax. <https://www.canada.ca/en/revenue-agency/services/digital-services-tax.html>
12. European Commission. (2023). Digital permanent establishment rules. [https://ec.europa.eu/taxation\\_customs/business/company-tax/digital-permanent-establishment\\_en](https://ec.europa.eu/taxation_customs/business/company-tax/digital-permanent-establishment_en)
13. Government of India. (2023). Taxation on digital services. Ministry of Finance. <https://www.incometaxindia.gov.in/>
14. OECD. (2024). Tax challenges arising from digitalisation – Report on digital economy taxation. OECD/G20 Inclusive Framework on BEPS. <https://www.oecd.org/tax/beps/>
15. Smith, J. (2023). *E-commerce business models and taxation*. Routledge.
16. الخطاب، م. (2022). تحديات التجارة الإلكترونية في ليبيا وتأثيرها على النظام الضريبي. مجلة الدراسات الاقتصادية، 45(2)، 45–67.
17. Libyan Ministry of Commerce. (2023). تقرير سوق التجارة الإلكترونية في ليبيا.
18. Libyan Ministry of Economy. (2023). منصة موثوق لتنظيم التجارة الإلكترونية.
19. United Nations Development Programme (UNDP) Libya. (2021). *The state of digital economy and taxation in Libya*. UNDP Report. <https://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/reports/digital-economy-2021.html>
20. World Bank. (2022). *Improving tax administration in conflict-affected countries: Libya case study*. The World Bank Group. <https://documents.worldbank.org/libya-tax-administration-report-2022>
21. International Monetary Fund (IMF). (2021). Libya: Fiscal transparency and revenue loss assessment. IMF Country Report No. 21/123.



<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2021/05/01/Libya-Fiscal-Transparency-Report-2021-50123>

22. Al-Sayed, H. (2023). مجلة البحوث. التحديات القانونية والتنظيمية للتجارة الإلكترونية في ليبيا. 55-72، 10(1) القانونية،
23. International Monetary Fund (IMF). (2021). Libya: Fiscal transparency and tax policy challenges. IMF Country Report No. 21/123. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2021/05/01/Libya-Fiscal-Transparency-Report-2021-50123>
24. Libyan Ministry of Economy. (2023). وزارة. التنسيق المؤسسي والتنظيمي لتعزيز النظام الضريبي في ليبيا. الاقتصاد الليبية
25. Libyan Ministry of Justice. (2022). تقرير مراجعة التشريعات الرقمية في ليبيا. وزارة العدل الليبية.
26. United Nations Development Programme (UNDP) Libya. (2021). Digital economy and tax policy in Libya. UNDP Libya Report. <https://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/reports/digital-economy-2021.html>
27. World Bank. (2022). Improving tax administration in fragile states: The case of Libya. World Bank Group. <https://documents.worldbank.org/libya-tax-administration-report-2022>
28. International Monetary Fund (IMF). (2021). Libya: Fiscal transparency and tax policy challenges. IMF Country Report No. 21/123. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2021/05/01/Libya-Fiscal-Transparency-Report-2021-50123>
29. Libyan Ministry of Economy. (2023). وزارة. التنسيق المؤسسي والتنظيمي لتعزيز النظام الضريبي في ليبيا. الاقتصاد الليبية
30. Libyan Ministry of Finance. (2023). وزارة. تقرير تحديث البنية التحتية الضريبية وتطوير التشريعات. المالية الليبية
31. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020). Tax challenges arising from digitalisation – Report on the implementation of the BEPS Action 1. OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/9789264308982-en>
32. United Nations Development Programme (UNDP) Libya. (2021). Digital economy and tax policy in Libya. UNDP Libya Report. <https://www.ly.undp.org/content/libya/en/home/reports/digital-economy-2021.html>
33. World Bank. (2022). Improving tax administration in fragile states: The case of Libya. World Bank Group. <https://documents.worldbank.org/libya-tax-administration-report-2022>

34. European Commission. (2021). VAT One Stop Shop (OSS) – Overview. [https://ec.europa.eu/taxation\\_customs/business/vat/vat-one-stop-shop-oss\\_en](https://ec.europa.eu/taxation_customs/business/vat/vat-one-stop-shop-oss_en)
35. Federal Tax Authority. (2020). Value Added Tax in UAE. <https://www.tax.gov.ae>
36. Ministry of Finance Egypt. (2022). Updates on tax laws related to digital economy. <https://www.mof.gov.eg>
37. OECD. (2020). Tax challenges arising from digitalisation – Report on pillar one blueprint. Organisation for Economic Co-operation and Development. <https://www.oecd.org>
38. Zakat, Tax and Customs Authority. (2019). VAT implementation in Saudi Arabia. <https://www.zatca.gov.sa/en>
39. Al-Taher, M. (2023). Fiscal policies and tax justice in emerging economies. Tripoli University Press.
40. Anderson, P. (2020). Digital taxation and closing the tax gap. Journal of International Taxation, 31(2), 45-59.
41. Brown, L. (2022). Equal footing: Tax fairness in the digital economy. Economic Perspectives, 14(3), 112-130.
42. El-Magariaf, A. (2022). Economic reforms and tax policy in Libya. Libyan Journal of Economic Studies, 8(1), 27-44.
43. IMF. (2022). International cooperation on digital taxation. International Monetary Fund. <https://www.imf.org>
44. Khan, S., Roberts, D., & Lee, J. (2021). Enhancing tax compliance through technology: The case of e-commerce. Tax Technology Review, 6(4), 99-115.
45. OECD. (2019). Addressing the tax challenges of the digitalisation of the economy. Organisation for Economic Co-operation and Development. <https://www.oecd.org>
46. Smith, J., & Jones, R. (2021). Taxation in the digital age: Achieving fairness and efficiency. Global Tax Journal, 9(1), 5-23.
47. United Nations. (2021). Model tax convention on income and on capital: Digital economy update. United Nations Publications.
48. World Bank. (2020). Digital taxation: Policy options for developing countries. The World Bank Group. <https://www.worldbank.org>

